الأوَّلية في تدوين الحديث النبوي

إحسان رفيق دلال*

الملخص

شاع في معظم الأبحاث العلمية القديمة والمعاصرة أنَّ أوَّلَ من جَمَعَ الحديثَ النبويَّ الشريف في كتابٍ مستقل؛ هو الإمامُ محمدُ بن مسلمٍ ابنُ شهابٍ الزهري (124هـ)، وذلك بعد أنْ أمرَه بذلك الخليفةُ الأموي الراشد عمرُ بنُ عبدِ العزيز (101هـ) رضي الله عنه.

وتناقشُ هذه الدّراسةُ مسألةَ "الأوّلية في تدوين الحديث الشريف"، فتقوم بإيضاح مفهومِ تدوينِ الحديثِ الشريف، وتبيّن أنَّ المقصودَ بـ (التَّدوين) هو كتابةُ الحديث النبويّ وجمْعُه في سِجِلّ خاصّ بهدفِ تداولِهِ ونشْرِه بين الناس، وتبيّن أيضاً الفرقَ بين الكتاباتِ الفَرْدِيَّةِ المتفرِّقة التي كانت موجودةً منذُ العهدِ النبويّ، وبين (التَّدوين) في كتابٍ مستقلّ.

ثم تبينُ الدراسةُ الخطأَ العلمي في مقولة: أنَّ أول مَنْ بدأ بتدوينِ الحديثِ الشريفِ هو ابنُ شهابٍ الزهريّ، فالذي أمر ابنَ شهاب الزهري بكتابة الحديث الشريف هو خليفةٌ آخر جاء إلى الحكم بعد عمر بن عبد العزيز بأربع سنوات، وهو الخليفة الأموي هشام بن عبد الملك (125 هـ).

وتستنتج الدراسة أن الخليفة عمر بن عبد العزيز أمرَ شخصاً آخر بالتأليف هو الإمام أبو بكر بن محمدٍ بن عمرو بن حَزْمٍ (135هـ)، وهو على الأرجح أوَّلُ مَنْ بدأ بتدوين الحديث الشريف.

الكلمات المفتاحية: الأوّلية، التدوين، الكتابة، ابن شهاب الزهري، أبو بكر بن محمد بن حزم.

The First to Formally Write Hadith

Abstract

It is widespread in most past and contemporary research that the first person to collect the Prophet's Hadith in a separate book was Imam Muhammad ibn Muslim Ibn Shihab Al-Zuhri (124 AH), after he was instructed to do so by the Umayyad Caliph Omar bin Abdul Aziz (101 AH).

This study discusses the issue of "the first to formally write Hadith". In this study, the concept of "Tadween" or formal writing of Hadith will be clarified, and it will be pointed out that the intended meaning of (Tadween), or formal documentation is writing the Prophet's Hadith and collecting it in arranged papers with the aim of circulating and publishing it among people. The study also shows the difference between the sporadic writings that existed in the prophetic era, and (formal documentation) in a separate book.

Afterwards, the study addresses the scientific error in the saying: The first to start to formally document Hadith was Ibn Shihab Al-Zuhri, as the one who instructed Ibn Shihab Al-Zuhri to write the Hadith was another Caliph who ascended to the throne four years after Omar bin Abdul Aziz, namely the Umayyad caliph Hisham ibn Abdul Malik (125 AH).

The study concludes that the Caliph Umar ibn Abd al-'Aziz instructed another person to write the Hadith and this person was Imam Abu Bakr ibn Muhammad ibn Amr ibn Hazm (135 AH), who was probably the first person to start formally documenting the Hadith.

Key Words :The first formal ritinriting,Ibn Shihab Al-Zuhri,Abu Bakr ibn Muhammad ibn Hazm

مقدمة:

* المقرؤ، جامعة بيلجيك الشيخ أدب آلي، كلية العلوم الإسلامية...

Geliş T. / Received Date: 30/10/2018 Kabul T. / Accepted Date: 08/11/2018. ehssan.dalal@bilecik.edu.tr

إنَّ تاريخَنَا الإسلاميَّ العريقَ سطَّرَ لنا صفحاتٍ خالدةً تحكي اجتهادَ أئمتنا العِظَامِ في جمْع السُّنَّةِ المشرَّفة في صدورهم العامرةِ بحبِّ النبي صلَّى الله عليه وسلَّم، فإذا ما وَعَتْهَا قلوبُهُمْ؛ جعلوا من سلوكِهُم خيرَ مُعينٍ على حفظِهَا وأداءِ حقوقِهَا، ومن ثَمَّ استعانوا بالكتابةِ ليحفظُوا العلمَ من الضّياع، ولِتَسْتَحْكِمَ حياتُهُمْ على دقائق سيرةِ النَّبيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم، فلا تفوتُ مَجْموعَهم سُنَّةٌ مِنْ سُنَنِهِ إلا وهي محفوظةٌ عندهم.

وفي هذا البحث أحاولُ مناقشةَ قضيةٍ شاعتْ وانتشرتْ بين كثيرٍ من الباحثين قديماً وحديثاً، ألا وهي مسألةُ الأوّلية في تدوينِ الحديث الشريف.

فقد اشتهرَ أنَّ أولَ جامعٍ للحديث النبويّ على سبيلِ التصنيفِ في سِجلٍّ مستقلٍّ، يُقصَدُ به التَّداوُلُ والنَّشرُ بين الناس، والذي يُطلَقُ عليه لفظُ: (التدوين)؛ هو الإمامُ الحافظ الحُجَّةُ ابنُ شهابٍ الزهري بأمرٍ من الخليفة الأموي الراشد عمرَ بنِ عبدِ العزيز.

إلا أنّني خلال البحث رأيتُ أنَّ هذه المسألةَ المقرَّرَةَ عند الكثيرِ من العلماءِ لا تسْلَمُ من النَّقْدِ لَدَى وضْعِهَا تحت مجهر النَّقدِ العلميّ.

وقد جعلتُ قوام هذه الرسالة بعد مقدمتها مبحثان:

1. بيان المراد بتدوين الحديث الشريف
2. بيان الأوّليّة في تدوين الحديث

وأثبتُّ خلال هذين المبحثين خلاصةَ ما وصلْتُ إليه في هذه القضية بعد الفحصِ والتقصّي، ثم ختمتُ بخاتمةٍ لطيفةٍ لخصتُ فيها أهم النتائج التي توصّلت إليها.

1. بيان المراد بتدوين الحديث الشريف

ثمَّةَ مفهومانِ تتَّفقُ كافَّةُ المصادرِ التي تناولتْ مسألةَ توثيقِ الحديثِ الشريفِ وكتابتِهِ على التَّفْرقَةِ بينهما؛ الأوّل: الكتاباتُ الفرديَّةُ الشَّخْصيّةُ التي كانتْ موجودةً منذ العهد النبويّ واستمرّتْ بعد ذلك. والثاني: التّوثيقُ في سِجِلٍّ خاصٍّ، والتَّصنيفُ ضمنَ كتابٍ مستقلٍّ بقصْدِ ضبْطِ المكتوبِ ونشْرِهِ بين الناسِ والحفاظِ عليه من الضَّياع.

وموضوعُ بحثِنَا هنا هو هذا المعنى الثَّاني، ويُطْلَقُ عليه لفظُ (التدوينِ)، تمييزاً له عن الكتاباتِ الفَرديَّةِ التي كانتْ موجودةً قبل ذلك.

وأصلُ كلمةِ التدوينِ في اللغةِ الجمْعُ، ودَوَّنَهُ تَدْوِيناً جَمَعَهُ، والتدوينُ: جمْعُ الصُّحُفِ والكتبِ، وَمِنْهَا الدِّيوَان، وَهُوَ مَجْمَعُ الصُّحُف والكتبِ، وفي الحديثِ: «لا يَجْمَعهم ديوانُ حافظٍ»[1]، وهو الدَّفترُ الذي يُكتَبُ فيه أَسماءُ الجيشِ، وأَهلُ العطاءِ، وأَوَّلُ مَنْ دَوَّنَ الدِّيوان عمرُ رضي الله عنه، وهو فارسيٌّ معرَّبٌ[2].

(1) أخرجه مسلم، الجامع الصحيح، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، (بيروت: دار إحياء التراث العربي)، كتاب التوبة - باب حديث توبة كعب وصاحبيه، رقم 2769.

(2) ينظر: محمّد بن محمّد الزّبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق مصطفى حجازي، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1421هـ - 2001م)، 35:35، ومحمّد بن مكرم ابن منظور الإفريقي، لسان العرب، (بيروت: دار صادر)، 13:

و«تدوينُ السُّنَّة: كتابتُهَا بشكلٍ جَماعيّ، وكان ذلك على رأسِ المائةِ الثانيةِ من الهجرةِ»[3].

ويدلُّ لهذا المعنى من الناحيةِ الاصطلاحيةِ أيضاً قولُ الحافظِ ابنِ حجرٍ في «الفتح»: «أوّل مَنْ دوَّن الحديثَ ابنُ شهابٍ الزهريّ ..»[4]، فالحافظ ابن حجر لا شكَّ يعلمُ بشأن الكتاباتِ السابقة على الإمامِ الزهريّ، لكنه يقصد بقوله: «أوّل مَنْ دوَّن» هذا التدوين الذي يشتمل على الجمعِ والتصنيفِ في سِجِلٍ مستقلٍّ.

ومع ذلك فثمَّةَ جماعةٌ من الباحثينِ جعلُوا التدوينَ والكتابةَ بمعنىً واحدٍ دون تفريقٍ، وتغايرتْ تعبيراتُهم عن التدوينِ الذي نقصدُه هنا؛ فسمّاه الدكتور محمد عجاج الخطيب (التدوين الرسمي) فقال: «.. وأقصدُ بالتدوينِ هنا التدوينَ والتصنيفَ المشهورَ، الذي كان في مطْلعِ القرنِ الهجريّ الثاني تمشّياً مع عُرْفِ علماءِ الحديث، والذي يعود الفضلُ فيه إلى الخليفةِ عمرَ بنِ عبدِ العزيز، فليكنْ هذا هو التدوينُ الرسميُّ، ذلك لأنَّه قد ثبتَ تدوينُ جانبٍ من السُنَّة في عهدِهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وعهد الصحابة ..»[5].

وسمّاه عبد المنعم السيد نجم (التدوينَ العام)[6]، وسمَّاه عبد العزيز الدهلوي والدكتور أكرم ضياء العمري (المحاولة الشاملة في التدوين)[7]، وأطلقَ عليه الدكتور محمد بن مطر الزهراني اسمَ (التدوين الشامل)[8].

واستعمل جماعةٌ من المحدثين قديماً لفظَ (التصنيف)، كما سيأتي في المبحث الآتي، وهو بمعنى التدوين أيضاً، وقد يحاولُ البعض أنْ يفرّقَ بينهما بأنَّ (التدوين) يعني الجمْعَ الرسميَّ، و(التصنيف) يعني الجمْعَ في كتابٍ أيضاً لكنْ بشكلٍ غير رسميٍّ، وهذه التفرقة غيرُ موجودةٍ في الواقع لأنَّ الخلفاء لم يكن لهم ديوانٌ رسميٌّ لجمْع السنة، ولا لغيرها من العلوم في هذا العصرِ، كما أنَّ هذه التفرقة غير قويةٍ من حيث اللغة.

164، وأيوب بن موسى أبو البقاء الحنفي، الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، تحقيق عدنان درويش ـ محمد المصري، (بيروت: مؤسسة الرسالة)، 309.

(3) أحمد مختار عبد الحميد، معجم اللغة العربية المعاصرة، (بيروت: عالم الكتب، ط1، 1429هـ - 2008م)، 1: 791.

(4) أحمد بن علي بن حجر، فتح الباري شرح صحيح البخاري، (بيروت: دار المعرفة، ط1، 1379هـ)، 1:251.

(5) محمد عجاج الخطيب، السنة قبل التدوين، (بيروت: دار الفكر، ط3، 1400هـ - 1980م)، 3.

(6) عبد المنعم السيد نجم، تدوين السنة ومنزلتها، (المدينة المنورة: الجامعة الإسلامية، ط11، 1399هـ - 1979م)، 42.

(7) عبد العزيز بن ولي الله الدهلوي، بستان المحدثين، ترجمة وتحقيق محمد أكرم الندوي، (بيروت، دار الغرب)، 7، وأكرم ضياء العمري، بحوث في تاريخ السنة المشرفة، (المدينة المنورة: مكتبة العلوم والحكم، ط5)، 299.

(8) محمد بن مطر الزهراني، تدوين السنة النبوية نشأته وتطوره من القرن الأول إلى نهاية القرن التاسع الهجري، (الرياض: دار الهجرة، ط1، 1417هـ - 1996م)، 86.

وأيًّا ما كان الأمْر فالمهم ثبوتُ التفرقةِ بين الكتاباتِ الشخصيّةِ، وبين الكتاباتِ التي تُجمع ضمنَ دفاترَ وكتبٍ بهدفِ التداولِ والنشرِ، أما إطلاقُ التسميةِ على هذه المرحلةِ فهو أمرٌ اصطلاحيٌّ ولا مشاحَّة في الاصطلاح، والله تعالى أعلم.

ولا بد من التذكيرِ هنا بأن الكتابات الفردية التي كان يكتبُها أصحابُها بشكلٍ خاصٍّ، كانت موجودةً منذ عهدِهِ صلى الله عليه وسلم وبإذنه.

وقد صحَّ عن النبي صلى الله عليه وسلم أنَّه قال يوم الفتح: «اكتبُوا لأبي شاه»[9]، والأحاديث التي أفادت وقوعَ الكتابة للحديث النبوي في زمنه صلى الله عليه وسلم وزمن الصحابة رضوان الله عليهم فمَنْ بعدَهُمْ كثيرةٌ جداً تبلغ بمجموعها رتبة التواتر[10].

وتجدر الإشارةُ أيضاً إلى مجيء رواياتٍ أخرى عن النبي صلى الله عليه وسلم منعتْ من الكتابة؛ منها قولُه صلى الله عليه وسلم: «لا تكتبوا عنّي شيئاً إلا القرآن فَمَنْ كتبَ عنّي شيئاً غيرَ القرآن فلْيَمْحُهُ»[11].

وبالرغم من اختلاف أقوال العلماء في التوفيق بين الأدلة، وكيفيةِ تأويل أحاديث النهي عن الكتابة إلا أنَّ الإجماع انعقدَ على جوازِ الكتابةِ واستحبابِهَا؛ بلْ على وجوبها إذا خِيفَ ضياعُ العلمِ واندراسُ أهلِهِ[12].

2. بيان الأولية في تدوين الحديث الشريف:

إذا ما رجعنا إلى جذورِ هذه المسألة في المصادر المتوفرة لدينا، فسنجد ثمَّةَ أقولاً متعددةً في تحديد أوّل من دون الحديث الشريف؛ فقد قال عبد الرزاق الصنعاني: «أول من صنف الكتب ابن جُريج(150هـ)، وصنف الأوزاعيُّ(157هـ) حين قدم على يحيى بن أبي كثيرٍ كُتُبَهُ»[13]. وقال عبد الرحمن ابن خراش: «يقال: إن أول من صنف الكتب سعيد بن أبي عَروبة(156هـ)»[14].

(9) أخرجه محمد بن إسماعيل البخاري، الجامع الصحيح، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، (الرياض: دارالسلام، ط1، 1419هـ)، كتاب اللقطة - باب كيف تعرف لقطة أهل مكة، رقم 2434، ومسلم بن الحجاج، الجامع الصحيح، في كتاب الحج - باب تحريم مكة وصيدها، رقم 1355.

(10) ينظر: نور الدين عتر، منهج النقد في علوم الحديث، (دمشق: دار الفكر، ط3، 1418ه-1997م)، 40-48.

(11) أخرجه مسلم، الجامع الصحيح، كتاب الزهد والرقائق - باب التثبت في الحديث وحكم كتابة العلم، رقم 3004.

(12) ينظر: نور الدين عتر، منهج النقد في علوم الحديث، 40-48 وفيه تفصيل مهم.

(13) عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي، الجرح والتعديل، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، ط1، 1271هـ - 1952م)، 1:184.

(14) أحمد بن علي الخطيب البغدادي، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، تحقيق محمود الطحان، (الرياض، مكتبة المعارف، 1403هـ - 1983م) 2: 281.

وقال يعقوب بن شيبة: «يقولون: إنَّ أول من صنف الكتب بالكوفة يحيى بن زكريا بن أبي زائدة(183هـ)، وبالبصرة حماد بن سلمة(167هـ)»[15].

وقال ابن عَدِيّ: «ليحيى الحماني(228هـ) مسندٌ صالحٌ ويقال إنَّه أول من صنَّفَ المسند بالكوفة، وأول من صنف المسند بالبصرة مُسَدَّد(228هـ) وأول من صنف المسند بمصر أسد السنة(212هـ)»[16].

وعَقَدَ أبو محمدٍ الرَّامَهُرْمُزِيُّ في «المحدث الفاصل بين الراوي والواعي» بحثاً مهماً وموسعاً يعدُّ مِنْ أوائل وأهم ما وصلنا حول البحث في تاريخ التصنيف في علوم الحديث من حيث الروايةُ، وفيما يتعلق بأوّل من دوَّن الحديث قال الرَّامَهُرْمُزِيُّ: «أَوّل من صنف وبَوَّبَ فيما أعلم الربيع بن صُبيح(160هـ) بالبصرة، ثم سعيد بن أبي عَروبة(156هـ) بها، ومعْمَر(154هـ) باليمن، وابن جُريج(150هـ) بمكة، ثم سفيان الثوري(161هـ) بالكوفة، وحماد بن سلمة(167هـ) بالبصرة، وصنف ابن عُيينة(198هـ) بمكة، والوليد بن مسلم(194هـ) بالشام، وجَرير بن عبد الحميد(188هـ) بالرَّي، وابن المبارك(181هـ) بمرْو وخراسان، وهُشَيمٌ(183هـ) بواسط، وصنف في هذا العصر بالكوفة ابن أبي زائدة(183هـ)، وابن فُضيل(259هـ)، ووكيع(197هـ)، ثم صنف عبد الرزاق(211هـ) باليمن، وأبو قرَّة موسى بن طارق(191هـ)»[17].

وقال أبو عبد الله الحاكمُ في مطْلعِ كتابِهِ «المدخل إلى معرفة كتاب الإكليل»: «.. وهذه المسانيدُ التي صُنِّفتْ في الإسلامِ على رواياتِ الصحابةِ .. كمسندِ عُبيد الله بنِ موسى العبْسيِّ(213هـ)، وأبي داودَ سليمانَ بنِ داود الطَّيَالِسِيِّ(204هـ)، وهما أَوَّلُ مَنْ صنَّفَ المسندَ على تراجمِ الرجالِ في الإسلامِ، وبعدَهما أحمدُ بنُ حنبلٍ(241هـ) وإسحاقُ بن إبرهيمَ الحَنْظَلِيُّ(288هـ) .. ثمَّ كَثُرَتْ المسانيدُ المخرَّجَةُ على تراجمِ الرِّجالِ كلُّها غيرُ مميّزةٍ بين الصحيحِ والسقيم.

وأَوَّلُ مَنْ صنَّفَ الصحيحَ أبو عبد الله محمد بن إسماعيلَ الجُعْفِيُّ البخاريُّ(256هـ) ثم أبو الحسينِ مسلمُ بنُ الحجَّاجِ القُشَيريُّ النَّيسابوريُّ(261هـ) ..»[18].

وحول ما سبقَ ثمَّةَ ملاحظات لابد أن نتوقَّف عندها:

الأولى: شيوعُ التدوين ابتداءً من القرن الثاني الهجري، وذلك ظاهرٌ من تزايدِ أعدد المصنِّفين في هذا العصر، وتَنوُّعِ طرقهم في التأليف، كالتصنيف على الأبواب أوالمسانيد وأسماء الرجال، وأخَذَ التدوين عندهم مكانةً مهمةً حتى صاروا يباهون به في مجالس الأمراء والخلفاء، فكان ابن جُريج يقول: «ما صنَّفَ أحدٌ العلمَ تصنيفي!»، وقدم على أبي جعفرٍ

(15) عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي، شرح علل الترمذي، تحقيق نور الدين عتر، (حلب: دار الملاح، ط4، 1422هـ)، 1: 38.

(16) عبد الله بن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، تحقيق عادل عبد الموجود، علي معوض، (بيروت، دار الكتب العلمية، 1418هـ - 1997م) 9: 98.

(17) الحسن بن عبد الرحمن الرامهرمزي، المحدث الفاصل بين الراوي والواعي، تحقيق محمد عجاج الخطيب، (بيروت، دار الفكر، ط3، 1404هـ - 1984م) 1: 611.

(18) محمد بن عبد الله الحاكم، المدخل إلى معرفة كتاب الإكليل، تحقيق أحمد بن فارس السلوم، (بيروت: دار ابن حزم، ط1، 1423هـ - 2003م) 62.

المنصور مرة فقال له: «إني جمعتُ حديث جدّكَ عبد الله بن عباس، وما جمَعَهُ أحدٌ جمْعِي!»، كما أن قصةَ تفكيرِ أبي جعفرٍ المنصور بحمل الناس على «موطأ مالك» معروفةٌ أيضاً.

الثانية: إذا رجعنا إلى هؤلاء الذين ذُكِروا ضمن أوّل من دون الحديث الشريف فإننا نجد أنهم كانوا في عصرٍ واحدٍ هو سنة خمسين ومائة وما بعد، فكيف نوفّق بين هذا وبين ما ثبت عن الخليفة الأموي عمر بن عبد العزيز (101هـ) من أنَّه هو الذي أمر بالتدوين قبل ذلك ؟ فقد علَّقَ البخاريُّ بصيغةِ الجزم قال: «وكتب عمرُ بنُ عبدِ العزيز إلى أبي بكر بن حزْمٍ: انظرْ ما كان من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم فاكتبْه، فإني خفتُ دروس العلم وذهابَ العلماء، ولا تقبلْ إلا حديثَ النبي صلى الله عليه وسلم. ولْتُفشوا العلم، ولْتجلسوا حتى يُعلَّم من لا يعلم، فإنَّ العلمَ لا يهلِكُ حتى يكون سراً»[19].

ثم كيف يستقيمُ أن يقال عن كلِّ واحدٍ من هؤلاء أنه هو أول من دوَّن الحديث ؟

وأجاب أستاذنا الدكتور نور الدين عتر عن هذين الإشكالين في تعليقه على «شرح علل الترمذي» لابن رجب، وأقولُ هنا مستفيداً من جوابه: إن التدوين الذي أمر به الخليفة عمر بن عبد العزيز هو التدوين العام الذي يقُصَدُ به التدوال والانتشار بين الناس بخلاف الكتابات والمذكرات الشخصية التي كانت موجودةً قبل ذلك، ومع أمْرِ الخليفة بدأ عصرُ تدوينِ الرواية من حيث الإطلاق، ثم جاء هؤلاء الأعلام فتطور معهم التدوين ليصبح على ترتيبٍ معينٍ حسب أسماء الصحابة في المسانيد، وحسب الموضوعات في المصنفات[20].

أما الجواب عن سؤال: كيف يصح أن يقال عن كل واحدٍ من هؤلاء أنه أول من دون الحديث؟ فهو أنهم كانوا في عصرٍ واحدٍ فنُسِبَ إلى كلِّ واحدٍ أنه أوَّل من دوَّن بحسب المِصْرِ الذي كان فيه، لا أنه أول من دوّن الحديث مطلقاً، وذلك ظاهرٌ مما نقلناه عن الرَّامَهُرْمُزِيِّ وغيرِهِ آنفاً[21].

ولذلك أيضاً لم يجزم الإمام أحمد _ مثلاً _ بأوّل من دوَّن على الإطلاق؛ فقد نَقل عنه ابنه: «قلت لأبي: أول من صنَّفَ مَنْ هو؟ قال: ابن جُريج وابن أبي عَروبة. يعني: ونحو هؤلاء»[22].

الثالثة: سواءٌ اتفقنا مع التوفيق السابق بين الأقوال أم لا؛ فإنه ثمّة أمرٌ مهمٌّ هنا، وهو أننا لا نكاد نجد ذكراً للإمام ابن شهاب في المصادر القديمة التي توافرت بين أيدينا فيما يتعلق بالأولية في تدوين الحديث الشريف!

فبالرغم من أن الرَّامَهُرْمُزِيَّ في «المحدث الفاصل»، والخطيب البغدادي في «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع » _ وهما من أقدم من تكلَّم في المسألة _ عَقَدَا بابين موسَّعَين في كتابيهما عن موضوع التدوينِ وأوائلِ مَنْ صنَّف في الرواية؛ إلا أنَّهما لم يأتِيا على الزهري

(19) علَّقه محمد بن إسماعيل البخاري ، الجامع الصحيح، كتاب العلم ـ أول باب كيف يقبض العلم، 104. وأخرجه مالك بن أنس، الموطأ برواية محمد بن الحسن الشيباني، ومعه: التعليق الممَجَّد لموطأ الإمام محمد وهو شرح لعبد الحيّ اللَّكنوي، تحقيق تقي الدين الندوي، (دمشق: دار القلم، ط1، 1413هـ-1991م) (460/3)، رقم 935 مختصراً، وأخرجه عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي، السنن، تحقيق فواز زمرلي، خالد السبع، (بيروت: دار الكتاب العربي، ط1، 1407هـ)، 1: 137 بلفظ: «كتب عمر بن عبد العزيز إلى أهل المدينة ..».

(20) ينظر: تعليق نور الدين عتر، عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي، شرح علل الترمذي، تحقيق نور الدين عتر، (حلب: دار الملاح، ط4، 1422هـ)، 1: 69.

(21) ينظر: المرجع السابق.

(22) أحمد بن حنبل، العلل ومعرفة الرجال، تحقيق وصي الله بن محمد عباس، (بيروت: المكتب الإسلامي، ط1، 1408هـ - 1988م)، 3: 306.

مطلقاً؛ بل ذكرَ الخطيب خلافَ ذلك فقال: «ولم يكن العلم مدوَّناً أصنافاً ولا مؤلفاً كتباً وأبواباً في زمن المتقدمين من الصحابة والتابعين، وإنَّما فعلَ ذلك مَنْ بعدهم، ثم حَذَا المتأخرون فيه حذوهم، واختُلِفَ في المبتدئ بتصانيف الكتب والسابقِ إلى ذلك؛ فقيل: هو سعيد بن أبي عَروبة وقيل هو عبد الملك بن عبد العزيز بن جُريج ..»[23].

وكذلك فيما مرَّ عن الأئمةِ أحمدَ ويعقوبَ بنِ شيبةَ وعبدِ الرزاق وابنِ عَدِيٍّ والحاكمِ وغيرِهِم ..، فرغم إسهابهم وتطويلهم في المسألة؛ لم يذكر أيٌّ منهم الحافظَ ابن شهابٍ في جملة أول من دوَّن الرواية.

وحتى عصر الحافظ ابن حجر فما ورد من الأخبار التي تفيد أنَّ الزهري هو أول من دوّن؛ فهي مجرد رواياتٍ واهيةٍ لا تنتهض دليلاً صالحاً على هذه المسألة، ولذلك لم يقلْ أحدٌ من الأئمة بهذا القول، والذي ورد عنه في هذا الباب روايتان فقط:

الرواية الأولى: ما أخرجه ابن أبي خَيثمة وأبو نُعيم وابن عبد البَر وابن عساكر؛ كلُّهم من طرقٍ عن محمد بن الحسن بن زَبَالَة عن مالك بن أنس قال: «أوّل من دوّن العلم ابن شهاب»[24].

وأوردَها ابن رجبٍ في «شرح العلل» من طريقه وقال: «محمد بن الحسن كأنه ابن زَبَالة لا يُعتمد عليه»[25].

ومحمد بن الحسن بن زَبَالَةَ متروكٌ لا يُقبل؛ قال فيه ابن مَعين (158ه): «كذابٌ خبيثٌ لم يكن بثقةٍ ولا مأمون»[26]، وقال ابن حجر في «التقريب»: «كذّبوه»[27]، والاتفاق على سوء حاله يُغني من كثرة نقْلِ أقوالِ الأئمة فيه.

الرواية الثانية: ما تفرَّد به ابن أبي خيثمة من طريقِ سعيد بن زياد مولى الزُّهريين قال: سمعت ابنَ شهابٍ يحدِّثُ سعدَ بنَ إبراهيمَ قال: «أَمَرنا عمرُ بن عبد العزيز بجمْعِ السنن فكتبناها دفتراً دفتراً، فبعث إلى كلِّ أرضٍ له عليها سلطانٌ دفتراً»[28].

(23) ينظر: أحمد بن علي الخطيب البغدادي، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، 2: 281.

(24) أخرجه أحمد ابن أبي خيثمة، التاريخ الكبير، تحقيق صلاح هلال، (القاهرة، الفاروق الحديثة، ط1، 1427هـ - 2006م)، 2: 250، وابن عبد البر، جامع بيان العلم وفضله، 320:1، وأبو نعيم، حلية الأولياء، 363:3، وعلي بن الحسن بن هبة ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق، (دمشق: مجمع اللغة العربية)، 255:1، من طريق محمد بن الحسن به.

(25) عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي، شرح علل الترمذي، 67:1.

(26) ينظر: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب، تحقيق بشار عواد معروف، (بيروت: دار الرسالة، ط3، 1425هـ)، 101:1.

(27) ينظر: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تقريب التهذيب، تحقيق بشار عواد معروف، (بيروت: دار الرسالة، ط2، 1422هـ)، 66.

(28) أخرجه ابن أبي خيثمة، التاريخ الكبير، 4: 247، ومن طريقه ابن عبد البر، جامع بيان العلم وفضله، 331:1، ووقع في جامع بيان العلم: مولى الزبيريين، وهو خطأ، والصواب كما في رواية ابن أبي خيثمة: مولى الزُّهْرِيّين معلِّمُ كُتَّابِ دارِ أنس.

وسعيد بن زياد مولى الزهريين هو المُكْتِبُ، وحديثُهُ ضعيفٌ لأنَّه مجهول الحال[29]، ويخالفُ الروايات الصحيحة عن ابن شهابٍ كما سيأتي قريباً.

وبسبب الضعف الظاهر في هاتين الروايتين عن الزهري في هذا الباب فلم يثبتْ عن أحدٍ من الأئمة _ قبل ابن حجر _ أنه قال: إن أول من دون الحديث الشريف هو ابنُ شهابٍ الزهري.

بل إن هاتين الروايتين الضعيفتين أصلاً تخالفان الثابتَ الصحيحَ عن ابن شهابٍ من أنَّ أوَّلَ مَنْ أمره بالكتابة هو الخليفة الأموي هشام بن عبد الملك الذي تولَّى الخلافةَ في سنة (105هـ)، أي بعد وفاة عمر بن عبد العزيز بأربع سنين[30]!

فقد أخرج أبو نُعيم في «الحلية» روايتين صحيحتين تبيّنان أنَّ الذي أمرَ ابنَ شهابٍ بالكتابة هو هشام بن عبد الملك من طريق أبي حامد بن جَبَلَةَ عن أبي العبَّاس السّرّاج عن داود بن رُشيد عن أبي المَليح قال: «كنّا لا نطمعُ أنْ نكتبَ عند الزهريّ حتى أكْرَهَ هشامٌ الزهريَّ فكتبَ لبنيه، فكتبَ الناسُ الحديثَ»[31]. يعني أنَّ الناسَ دوّنوا الحديثَ عن الزهري، وإلا فالتدوينُ ثابتٌ قبل ذلك في عهدِ عمرَ بن العزيز كما مرّ.

وأخرج أيضاً من طريق أبي حامدٍ عن أبي العباس عن إبراهيم بن سعدٍ قال: سمعتُ سفيان يقول: قال الزهري: «كنا نكره الكتبَ حتى أكْرَهَنَا عليه السلطانُ، فكرهنا أنْ نمنعه الناس»[32]. والمقصود بالسلطانِ هنا هشامُ بن عبد الملك لأنَّ مخْرَجَ الروايتين واحدٌ (أبو حامد بن جَبَلَةَ عن أبي العبّاس السّرّاج)، وأخرجهما أبو نُعيم معاً في سياقٍ واحد.

---

(29) ينظر: محمد بن إسماعيل البخاري، التاريخ الكبير، (الهند: دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن)، 3: 473، وعبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي، الجرح والتعديل، 4: 22، ومحمد بن حبان، الثقات، تحقيق السيد شرف الدين أحمد، (بيروت: دار الفكر، ط1، 1395هـ - 1975م)، 6: 356، وأحمد بن علي الخطيب البغدادي، تلخيص المتشابه في الرسم، تحقيق سكينة الشهابي، (دمشق: دار طلاس، ط1، 1405هـ - 1985م)، 1: 73، ويوسف بن الزكي المزي، تهذيب الكمال، تحقيق بشار عواد معروف، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ط1، 1400هـ - 1980م)، 10: 441، وأحمد بن علي ابن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب، 4: 28.
ولا الاغترار في إيراد ابن حبان له في «الثقات» فمذهبه في توثيق المجهول محلُّ بحث عند العلماء.

(30) تولّى الخليفة العادل وخامس الخلفاء الراشدين عمر بن عبد العزيز الخلافةَ سنة (98هـ)، وحكم حتى وفاته سنة (101هـ)، وخَلَفَهُ يزيد بن عبد الملك فحكم أربع سنين، وبعده تولى هشام بن عبد الملك الخلافة عام (105هـ)، واستمر بها حتى وفاته عام (125هـ).
ينظر: عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تاريخ الخلفاء، تحقيق اللجنة العلمية في دار المنهاج، (بيروت: دار المنهاج، ط3، 1434هـ - 2013م) 374 - 405، ومحمد الخضري بك، الدولة الأموية، (دمشق: دار السلام، ط1، 1425هـ)، 187 - 190.

(31) أخرجه أحمد بن عبد الله أبو نعيم الأصبهاني، حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، (بيروت: دار الكتاب العربي، ط4، 1405هـ)، 3:363.

(32) أخرجه أبو نعيم، الحلية، 3:363.

وروى الذهبي في «السير» عن الزهري: «أنه كان يمنعهم من أن يكتبوا عنه فلما ألزمه هشامُ بن عبد الملك أن يملي على بَنِيهِ؛ أَذِنَ للناس أنْ يكتبوا»[33].

فالزهريُّ يقول صراحةً بأنه كان يكره الكتابةَ قبل هشامِ بن عبد الملك، ولا يأذن بها، حتى أكْرَهَهُ هشامٌ على ذلك، وهذا لا يستقيم مع القولِ بأن الخليفة عمرَ بن عبد العزيز كان قد أمره بالكتابةِ ونشْرِ العلم بالتدوين قبلَ ذلك بأربع سنواتٍ على الأقل!

وقصةُ طَلَبِ هشامِ بن عبد الملك للزهريّ أنْ يكتب الحديث لبَنِيهِ أوردَهَا الذهبيُّ أيضاً في «التذكرة» فقال: «إنَّ هشامَ بنَ عبد الملك سأل الزهريَّ أن يملي على بعض ولده شيئاً فأمْلَى عليه أربعمائة حديث. وخرَج الزهريُّ فقال: أين أنتم يا أصحاب الحديث ؟ فَحَدَّثَهُم بتلك الأربعمائة، ثم لَقِيَ هشاماً بعد شهرٍ أو نحوه فقال للزهريّ: إن ذلك الكتاب ضاع، فدعا بكاتبٍ فأملاها عليه، ثم قابلَ بالكتابِ الأول فما غادرَ منه حرفاً واحداً»[34].

ومن هنا ندرك أيضاً بأن القول بأن عمر بن عبد العزيز أمرَ الإمامَ أبا بكرٍ بن حزْمٍ بالتدوين بصفته والياً له على المدينة، ومن ثم قام أبو بكرٍ بتوجيه الأمر للزهريّ بالتدوين؛ كلامٌ غير مستقيم أيضاً، لأنه يخالفُ ما ثبت عن الزهري بأن الآمر له هشامُ بن عبد الملك لا عمر بن عبد العزيز من جهة، ومن جهةٍ أخرى فإن أبا بكرٍ كان والياً على المدينة في حين كان الزهري إمامَ أهل الشام، وكانتْ سكناه بها، فلا يتوجَّهُ إليه الأمر من والي المدينة، وهو موجودٌ في حضرة الخليفة في دمشق !

وتجدر الإشارة هنا إلى أن بعض العلماء المعاصرين[35] ذهب إلى أن عمر بن عبد العزيز أمر أبا بكرٍ والزهريَّ بالتدوين، وهما اللذان قاما بعبء مهمة البدء بالتدوين معاً، مُستدِلّين بعموم ما أخرجه أبو نُعيم في «تاريخ أصبهان» عن عبد الله بن دينار قال: «كتب عمر بن عبد العزيز إلى الآفاق: انظروا حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم فاجمعوه واحفظوه فإني أخاف دروس العلم وذهاب العلماء»[36].

لكن كيف يمكن القول هنا بأنَّ الخليفة عمرُ بن عبد العزيز أمرَ الزهريَّ بالتدوين، وقد ثبتَ أنَّ الزهريّ بقي يكره الكتابةَ، ويمنع منها حتى عهدِ هشام بن عبد الملك ؟!

ثم إن هذا القول يقوم على الاحتمال، وإذا كانت المسألة منوطةً بالاحتمال؛ فما يمكنُ قولُهُ بحقّ الزهريّ، يمكن أيضاً أن يقال بحق أي عالمٍ آخر معاصرٍ للخليفة عمرَ بن عبد العزيز، وضعْف هذه الطريقة على الاستدلال بأنَّ الزهريَّ هو أولُ من دوَّن الحديث ظاهرٌ لايخفى.

(33) محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، سير أعلام النبلاء، تحقيق مجموعة من المحققين بإشراف شعيب الأرناؤوط، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ط3، 1405هـ - 1985م) 5©334.

(34) محمد بن أحمد بن عثمان الذهبى، تذكرة الحفاظ، تحقيق زكريا عميرات، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، 1419هـ- 1998م)، 110:1.

(35) ينظر: محمد بن محمد أبو شهبة، الوسيط في علوم الحديث، (دون دار نشر)، 66، وأحمد الشيخ ناجي، الضوء اللامع المبين عن مناهج المحدثين، (دون دار نشر)، 1: 232.

(36) أخرجه أحمد بن عبد الله أبو نعيم، تاريخ أصبهان، تحقيق سيد خسروي، (بيروت: دار الكتب العلمية)، 155.

وبالعودة إلى منشأ القول بأنَّ أوَّلَ مَنْ دوَّن الحديث هو ابن شهاب الزهري على سبيل الجزم فإن الحافظ ابن حجر العسقلاني، هو أوَّل من جزم بهذا القول؛ فقال في «الفتح»: «أوَّل مَنْ دوَّن الحديثَ ابنُ شهابٍ الزُّهريُّ على رأسِ المائةِ بأمرٍ مِنْ عمرَ بنِ عبدِ العزيز»[37]، وذلك في مَعْرِضِ شرحِهِ لحديث عمرَ بن عبد العزيز[38].

ومِنْ بعدِ ابنِ حجر شاع هذا القول وانتشر حتى كاد يكون هو القولَ المعتمدَ في المسألة! فقد قال السخاوي (902هـ) وهو تلميذ ابن حجر: «أوَّل مَنْ دوَّنَ الحديثَ ابنُ شهابٍ الزهريّ على رأسِ المائة الثانية بأمْرِ عمرَ بن عبد العزيز ..»[39].

وقال السيوطي (911هـ) في ألفية الحديث:

أول جامع الحديث والأثر ابن شهابٍ آمراً له عمر

وذكر في «شرحه لألفيته» وفي «تدريب الراوي» أنَّ الذي أفاد ذلك هو الحافظ ابن حجرٍ رحمه الله تعالى[40].

وقال أيضاً في كتابه «الوسائل إلى معرفة الأوائل»: «أوَّلُ مَنْ دوَّن الحديثَ ابنُ شهابٍ الزهريّ في خلافةِ عمرَ بن عبد العزيز بأمْرِهِ؛ ذَكَرَهُ الحافظُ ابن حجرٍ في شرح البخاري»[41].

وهكذا انتقل تحرير القول في ابتداء التدوين من عصرِ الحافظ ابن حجر إلى الذي بعده حتى وصل إلى الكتّاب المعاصرين؛ ومنهم جمال الدين القاسمي (1332ه) الذي ذكرَ قول السيوطي واعتمدَه[42]، والشيخ طاهر الجزائري (1338ه) في «توجيه النظر»[43]، والعلامة الشيخ عبد الله سراج الدين (1422ه) في «شرح المنظومة البيقونية»[44]، وحاكم المطيري[45]..

(37) أحمد بن علي بن حجر، فتح الباري شرح صحيح البخاري، (بيروت: دار المعرفة، ط1، 1379هـ)، 251:1.

(38) سبق تخريجه.

(39) محمد بن عبد الرحمن السخاوي، فتح المغيث شرح ألفية الحديث، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، 1403هـ)، 537:1.

(40) ينظر: عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، البحر الذي زخر في شرح ألفية الأثر، (الرياض: دار الرشد ناشرون، ط1، 1430هـ)، 491:2، وعبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف، (الرياض: مكتبة الرياض الحديثة)، 94:1.

(41) عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، الوسائل إلى معرفة الأوائل، (الرياض: دار ابن حزم، ط1، 1418هـ)، 100.

(42) جمال الدين القاسمي، قواعد التحديث، (دمشق، دار الفاربي، ط5، 1428هـ)، 71.

(43) طاهر الجزائري الدمشقي، توجيه النظر إلى أصول الأثر، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة، (حلب: مكتبة المطبوعات الإسلامية، ط1، 1416هـ - 1995م)، 48:1.

(44) محمد بن فتوح البيقوني، شرح المنظومة البيقونية، الشارح: عبد الله سراج الدين، (حلب: دار الملاح، ط8، 1430هـ)، 11.

(45) حاكم عبيسان المطيري، تاريخ تدوين السنة وشبهات المستشرقين، (الكويت، جامعة الكويت، ط1، 2002م) 54.

ولم أجدْ أحداً قال بغيرِ هذا القول من العلماء المعاصرين، إلا إشارةً من الأستاذ الدكتور التركي طلعت كوشييت، الذي ذكرَ المسألة في كتابه «تاريخ الحديث» ولم يصرّحْ بأنَّ الزهري هو أول من دوَّن الحديث الشريف[46]، أو ما ذهب إليه بعض الباحثين من احتمال أن يكون عمرُ بن عبدِ العزيز أمرَ الزهريَّ وأبا بكر بن حزم في آنٍ معاً، وسبق معنا هذا القول والردِّ عليه آنفاً.

ثم إنَّ الذين نقلوا عن ابن حجر هذا القولَ في الجزم في مسألةِ ابتداءِ تدوين الحديث الشريفِ لم يذكروا له سابقاً في ذلك، وكما سبق فلم يُنْقَلْ عن أحدٍ من المتقدمين أنَّ الإمام الزهري هو أول من دون الرواية، وإذا ما تتبعنا فيما بعدُ فلن نجدَ لدى شرَّاح البخاري الذين سبقوا ابنَ حجرٍ ذِكْراً لهذه المسألة؛ كشرح الكِرْمَانيِّ وابنِ بَطَّالٍ وابنِ المُلَقِّن[47].

بل إنَّ ابنَ المُلَقِّنِ _ وهو شيخُ الحافظِ ابنِ حجر _ نقلَ في «البدر المنير» أقوالَ الأئمة في المسألة مفصَّلاً كما فعلَ الرَّامَهُرْمُزِيُّ وغيرُهُ دون أنْ يذكرَ الزهريَّ مطلقاً[48].

بناءً على ما تقدَّمَ يتبيّنُ أنَّ القولَ بأنَّ الزهريَّ هو أوَّلُ مَنْ دوَّنَ الحديث الشريفَ؛ قولٌ اعتمدَه الحافظ ابنُ حجرٍ بناءً على رواياتٍ واهيةٍ، ولا سابقَ له بذلك عن أحدٍ من الأئمةِ، ولا يخفى ضعْفُ هذا القولِ؛ لأنَّ الرواياتِ التي ذكرتْ أنَّ ابنَ شهابٍ هو أوَّل من دوَّن الحديث رواياتٌ غيرُ مستقيمةٍ، وتخالفُ ما ثبتَ عنه أنَّ أوَّلَ مَنْ أمره بالكتابةِ هو هشامُ بن عبدِ الملك.

لكن السؤال هنا: هل يوجد رواياتٌ أخرى تبيّنُ مَنْ أوَّلُ المدوّنين للحديث الشريف ؟

أقول: يترجَّحُ لديَّ أنَّ أوَّل من دوَّن الحديثَ هو التابعيُّ الجليل والإمام الحافظُ أبو بكر بن محمد بن عمروِ بن حزْم (135هـ)، صاحبُ المغازي ووالي المدينةِ وعالمها، الذي أخْرَجَ له أصحاب الكتب الستة[49]، وذلك بأمرٍ من الخليفة عمرَ بنِ عبد العزيز؛ يبيّن ذلك الروايات القوية السابقة نفسُها، وهي أقدمُ الروايات الثابتةِ التي وصلتْ إلينا في هذا الموضوع؛ ومِنْ هذه الروايات:

ما أخرجه مالك في «الموطأ» برواية محمد بن الحسنِ الشَّيبانيّ عنه عن يحيى بن سعيد أنَّ عمرَ بنَ عبد العزيز كتبَ إلى أبي بكر بن عمرو بن حزم: «أنْ انظرْ ما كان من حديثِ

(46) ينظر: طلعت كوشييت، تاريخ الحديث، (أنقرة، 1977م)، 155.

(47) ينظر: علي بن خلف بن بطال، شرح صحيح البخاري، تحقيق ياسر بن إبراهيم، (الرياض: مكتبة الرشد، ط2، 1423هـ - 2003م) 1: 177، ومحمد بن يوسف الكرماني، الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، ط2، 1401هـ - 1981م) 2: 96، وعمر بن علي ابن الملقن، التوضيح لشرح الجامع الصحيح، تحقيق خالد الرباط، جمعة فتحي، (بيروت: دار النوادر، ط1، 1429هـ - 2008م) 1: 492.

(48) ينظر: عمر بن علي ابن الملقن، البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير، تحقيق مصطفى أبو الغيط و عبدالله بن سليمان وياسر بن كمال، (الرياض: دار الهجرة، ط1، 1425هـ - 2004م) 1: 273.

(49) ينظر: ترجمته محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، سير أعلام النبلاء، 5:314.

رسولِ الله صلى الله عليه وسلم أو سنته أو حديثِ عمرَ أو نحوِ هذا فاكتبْه لي فإنّي خفتُ دُرُوسَ العلمِ وذهابَ العلماء»[50].

ومنها ما علَّقه البخاريُّ بصيغةِ الجزم عن عمرَ بن عبد العزيز قال: «.. وكتب عمرُ بنُ عبدِ العزيز إلى أبي بكر بن حزم: انظرْ ما كان من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم فاكتبْه، فإني خفتُ دروس العلم وذهابَ العلماء، ولا تقبلْ إلا حديثَ النبي صلى الله عليه وسلم. ولْتُفشوا العلم، ولْتجلسوا حتى يُعلَّم من لا يعلم، فإنَّ العلمَ لا يهلِكُ حتى يكون سراً»[51].

وأخرج ابنُ عبد البر في «جامع بيان العلم» من طريق عبد الرزاق عن ابن وهب سمعتُ مالكاً يقول: «كان عمر بن عبد العزيز يكتبُ إلى الأمصارِ يُعَلِّمُهُمُ السُّنَنَ والفقهَ، ويكتبُ إلى المدينة يسألهم عما مضى وأنْ يعمَلوا بما عندهم، ويكتبُ إلى أبي بكر بن حزم أن يجمعَ السُّنَنَ ويكتبَ بها إليه، فتوفّي عمرُ **وقد كتب ابن حزمٍ كتباً قبل أن يبعثَ بها إليه**»[52].

وأخرج ابن أبي حاتمٍ في «الجرح والتعديل» بسنده عن مالك قال: «لم يكنْ عندنا بالمدينة أحدٌ عنده من علم القضاء ما كان عند أبي بكرِ بن محمدِ بن عمرو ابن حزم، وكان ولَّاه عمرُ بن عبد العزيز، وكتب إليه أنْ يكتبَ له العلمَ من عندِ عمْرَةَ بنتِ عبد الرحمن والقاسم بن محمد فكتبَه له، ولم يكنْ على المدينة أنصاريٌّ أميراً غيرُ أبي بكر بن حزم، وكان قاضياً»[53].

فهذه الروايات تبين بوضوح أن الذي أمره عمر بن عبد العزيز بتدوين الحديث هو الإمام أبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم، ويؤكد ذلك أمور منها:

تكرار الأمر المباشر بالكتابة: (فاكتبْه)، (يكتبُ إلى أبي بكر بن حزم أن يجمعَ السُّنَنَ ويكتبَ بها إليه)، (كتب إليه أنْ يكتبَ له العلمَ من عندِ عمْرَةَ بنتِ عبد الرحمن والقاسم بن محمد فكتبَه له)، وهو صيغةُ أمرٍ متوجِّهةٌ إلى أبي بكر بن حزمٍ، ولا شكَّ أنَّ الذي يعنيه الخليفة الراشد بقوله: «فاكتبْه» هو التدوين؛ لأنَّه إن كان يقصد مجرد الكتابة فكلامُهُ وأمرُهُ سيكونُ بلا معنى، فكتابة الحديث كانت معروفةً منذ عهد النبي صلى الله عليه وسلم، واستمرتْ متداولةً بعد ذلك، وكان المحدثون يكتبون لأنفسهم ما يسمعونه من مشايخهم.

إذنْ؛ فمرادُ عمر بقوله: «فاكتبْه» أي: دوِّنْه، ولذلك جاء حديثُ مالكٍ عند ابنِ عبد البر بلفظ: «ويكتبُ إلى أبي بكر بن حزم أن يجمعَ السُّنَنَ ويكتبَ بها إليه».

ذكرَ حديثُ مالكٍ أيضاً أنَّ أبا بكر بنَ حزم كتب كتباً في هذا الشأن: «فتوفي عمر وقد كتب ابن حزم كتباً قبل أن يبعث بها إليه»، ومالكٌ كان معاصراً لأبي بكر بنِ حزمٍ.

وقد يقول قائل: إن عمر بن عبد العزيز أمر أبا بكر بكتابة الحديث بصفته والياً له على المدينة، وهذا يحتمل أن لا يكون أبو بكرٍ هو الكاتب بنفسه بل أمر غيره من علماء المدينة بالكتابة.

والجواب: أن ذلك ممكن لكن القرائن التي ذكرتُها ترجِّحُ أن يكونَ هو الكاتبُ بنفسِهِ، خصوصاً مع ثبوتِ أنَّه كتبَ كتباً وماتَ عنها، والله تعالى أعلم.

(50) سبق تخريجه.

(51) سبق تخريجه.

(52) ابن عبد البر، جامع بيان العلم وفضله، 320:1.

(53) أخرجه عبد الرحمن ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، 1: 21.

الخاتمة

خلص هذا البحث إلى جملةٍ من القضايا، ومنها:

ـ المقصود بالتدوين هو كتابةُ الحديث النبوي وجمْعُه ضمن صحفٍ ودفاتر بقصد تداوله ونشره بين الناس.

ـ الذي أمر ابن شهاب الزهري بكتابة الحديث هو الخليفة الأموي هشام بن عبد الملك لا عمر بن عبد العزيز، وخلافته بعد خلافة عمر بأربع سنين.

ـ ابن شهاب الزهري رحمه الله تعالى ليس أول من دون الحديث الشريف.

ـ الحافظ ابن حجر هو أول من اعتمد هذا القول، ولا سابقَ له به، وعنه انتشر وشاع من بعده.

ـ الراجح أن أوّل من دوَّن الحديثَ هو أبو بكر بن محمد بن حزم التابعي الجليل، وذلك بأمرٍ من الخليفة عمر بن عبد العزيز.

فهرس المصادر والمراجع

ـ أحمد بن حنبل، العلل ومعرفة الرجال، تحقيق وصي الله بن محمد عباس، (بيروت: المكتب الإسلامي، ط1، 1408هـ ـ 1988م).

ـ أحمد ابن أبي خيثمة، التاريخ الكبير، تحقيق صلاح هلال، (القاهرة، الفاروق الحديثة، ط1، 1427هـ ـ 2006م).

ـ أحمد الشيخ ناجي، الضوء اللامع المبين عن مناهج المحدثين، (دون دار نشر).

ـ أحمد بن عبد الله أبو نعيم، تاريخ أصبهان، تحقيق سيد خسروي، (بيروت: دار الكتب العلمية)، 155.

ـ أحمد بن عبد الله أبو نعيم الأصبهاني، حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، (بيروت: دار الكتاب العربي، ط4، 1405هـ).

ـ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تقريب التهذيب، تحقيق بشار عواد معروف، (بيروت: دار الرسالة، ط2، 1422هـ).

ـ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب، تحقيق بشار عواد معروف، (بيروت: دار الرسالة، ط3، 1425هـ).

ـ أحمد بن علي بن حجر، فتح الباري شرح صحيح البخاري، (بيروت: دار المعرفة، ط1، 1379هـ).

ـ أحمد بن علي الخطيب البغدادي، تلخيص المتشابه في الرسم، تحقيق سكينة الشهابي، (دمشق: دار طلاس، ط1، 1405هـ ـ 1985م).

ـ أحمد بن علي الخطيب البغدادي، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، تحقيق محمود الطحان، (الرياض، مكتبة المعارف، 1403هـ ـ 1983م).

ـ أحمد مختار عبد الحميد، معجم اللغة العربية المعاصرة، (بيروت: عالم الكتب، ط1، 1429هـ ـ 2008م).

ـ أكرم ضياء العمري، بحوث في تاريخ السنة المشرفة، (المدينة المنورة: مكتبة العلوم والحكم، ط5).

ـ أيوب بن موسى أبو البقاء الحنفي، الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، تحقيق عدنان درويش ـ محمد المصري، (بيروت: مؤسسة الرسالة).

ـ جمال الدين القاسمي، قواعد التحديث، (دمشق، دار الفاربي، ط5، 1428هـ).

ـ حاكم عبيسان المطيري، تاريخ تدوين السنة وشبهات المستشرقين، (الكويت، جامعة الكويت، ط1، 2002م).

ـ الحسن بن عبد الرحمن الرامهرمزي، المحدث الفاصل بين الراوي والواعي، تحقيق محمد عجاج الخطيب، (بيروت، دار الفكر، ط3، 1404هـ ـ 1984م).

ـ سليمان بن الأشعث السجستاني، سنن أبي داود، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد وكمال يوسف الحوت، (بيروت: دار الفكر).
ـ طاهر الجزائري الدمشقي، توجيه النظر إلى أصول الأثر، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة، (حلب: مكتبة المطبوعات الإسلامية، ط1، 1416هـ - 1995م).
ـ طلعت كوشييت، تاريخ الحديث، (أنقرة، 1977م).
ـ عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي، السنن، تحقيق فواز زمرلي، خالد السبع، (بيروت: دار الكتاب العربي، ط1، 1407هـ).
ـ عبد الله بن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، تحقيق عادل عبد الموجود، علي معوض، (بيروت، دار الكتب العلمية، 1418هـ - 1997م).
ـ عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي، شرح علل الترمذي، تحقيق نور الدين عتر، (حلب: دار الملاح، ط4، 1422هـ).
ـ عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، البحر الذي زخر في شرح ألفية الأثر، (الرياض: دار الرشد ناشرون، ط1، 1430هـ).
ـ عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تاريخ الخلفاء، تحقيق اللجنة العلمية في دار المنهاج، (بيروت: دار المنهاج، ط3، 1434هـ - 2013م).
ـ عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف، (الرياض: مكتبة الرياض الحديثة).
ـ عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، الوسائل إلى معرفة الأوائل، (الرياض: دار ابن حزم، ط1، 1418هـ).
ـ عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي، الجرح والتعديل، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، ط1، 1271هـ - 1952م).
ـ عبد العزيز بن ولي الله الدهلوي، بستان المحدثين، ترجمة وتحقيق محمد أكرم الندوي، (بيروت، دار الغرب).
ـ عبد المنعم السيد نجم، تدوين السنة ومنزلتها، (المدينة المنورة: الجامعة الإسلامية، ط11، 1399هـ - 1979م).
ـ علي بن الحسن بن هبة ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق، (دمشق: مجمع اللغة العربية).
ـ علي بن خلف بن بطال، شرح صحيح البخاري، تحقيق ياسر بن إبراهيم، (الرياض: مكتبة الرشد، ط2، 1423هـ - 2003م).
ـ عمر بن علي ابن الملقن، البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير، تحقيق مصطفى أبو الغيط و عبدالله بن سليمان وياسر بن كمال، (الرياض: دار الهجرة، ط1، 1425هـ - 2004م).
ـ عمر بن علي ابن الملقن، التوضيح لشرح الجامع الصحيح، تحقيق خالد الرباط، جمعة فتحي، (بيروت: دار النوادر، ط1، 1429هـ - 2008م).
ـ مالك بن أنس، الموطأ برواية محمد بن الحسن الشيباني، ومعه: التعليق المُمَجَّد لموطّأ الإمام محمد وهو شرح لعبد الحيّ اللّكنوي، تحقيق تقي الدين الندوي، (دمشق: دار القلم، ط1، 1413هـ- 1991م).
ـ محمد بن أحمد بن عثمان الذهبى، تذكرة الحفاظ، تحقيق زكريا عميرات، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، 1419هـ- 1998م).
ـ محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، سير أعلام النبلاء، تحقيق مجموعة من المحققين بإشراف شعيب الأرناؤوط، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ط3، 1405هـ - 1985م).
ـ محمد بن إسماعيل البخاري، التاريخ الكبير، (الهند: دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن).
ـ محمد بن إسماعيل البخاري، الجامع الصحيح، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، (الرياض: دارالسلام، ط1، 1419هـ).
ـ محمد بن حبان، الثقات، تحقيق السيد شرف الدين أحمد، (بيروت: دار الفكر، ط1، 1395هـ - 1975م).
ـ محمد الخضري بك، الدولة الأموية، (دمشق: دار السلام، ط1، 1425هـ).

ـ محمد بن عبد الرحمن السخاوي، فتح المغيث شرح ألفية الحديث، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، 1403هـ).
ـ محمد عبد الرحمن المباركفوري، تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي، (بيروت: دار الكتب العلمية).
ـ محمد بن عبد الله الحاكم، المدخل إلى معرفة كتاب الإكليل، تحقيق أحمد بن فارس السلوم، (بيروت: دار ابن حزم، ط1، 1423هـ - 2003م).
ـ محمد عجاج الخطيب، السنة قبل التدوين، (بيروت: دار الفكر، ط3، 1400هـ - 1980م).
ـ محمد بن عيسى الترمذي، الجامع، تحقيق أحمد محمد شاكر وآخرون، (بيروت: دار إحياء التراث العربي).
ـ محمد بن فتوح البيقوني، شرح المنظومة البيقونية، الشارح: عبد الله سراج الدين، (حلب: دار الملاح، ط8، 1430هـ).
ـ محمد بن محمد أبو شهبة، الوسيط في علوم الحديث، (دون دار نشر).
ـ محمّد بن محمّد الزّبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق مصطفى حجازي، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1421هـ - 2001م).
ـ محمد بن مطر الزهراني، تدوين السنة النبوية نشأته وتطوره من القرن الأول إلى نهاية القرن التاسع الهجري، (الرياض: دار الهجرة، ط1، 1417هـ - 1996م).
ـ محمّد بن مكرم ابن منظور الإفريقي، لسان العرب، (بيروت: دار صادر).
ـ محمد بن يوسف الكرماني، الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، ط2، 1401هـ - 1981م).
ـ مسلم بن الحجاج، الجامع الصحيح، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، (بيروت: دار إحياء التراث العربي).
ـ نور الدين عتر، منهج النقد في علوم الحديث، (دمشق: دار الفكر، ط3، 1418ه -1997م).
ـ يوسف بن الزكي المزي، تهذيب الكمال، تحقيق بشار عواد معروف، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ط1، 1400هـ - 1980م).
ـ يوسف ابن عبد البر، جامع بيان العلم وفضله، (بيروت: دار إحياء التراث العربي).